

ما ذكرناه وأزاده الكل فيما طريق الإباحة لما ذكرناه والأصل في  
الطلاق الحظر ثم الغاية الأولى الإبدان كون موجودة ليثبت عليها  
الغاية ووجودها بوقوعها بخلاف البيع لأن الغاية فيه موجودة قبل  
البيع ولو نوى واحدة بزوج بانه لا قضاء لانه محتمل كلامه لكن خلاف الظاهر  
ولو قال انتطلق واحدة في تدين ونوى الضرب والحساب او لم تكن له نية  
ففي واحدة وقال رفيع نيتان في الضرب والحساب وهو قول الحسن بن زياد ولما ان  
عمل الضرب محرم في كثير الاجزاء لاني زيادة المضرور وتكثير اجزاء التطبيق لا يوجب  
تعدد هاتان نوى واحدة ونيتان في كل واحد لانه محتمل فان حرف الواو يجمع والظرف  
يجمع المظروف ولو كانت غير مدخول بجمع واحدة كما في قوله واحد ونيتان وان  
نوى واحدة مع تدين يقع الثلاث لان كلمة في تاني يجمع مع كما في قوله تعالى فاقبل  
في عبادي اي مع عبادي ولو نوى كل شيء في الظرف يقع واحدة لان الطلاق لا  
يصلح طرفا فيلغو اذ ذكر الشافعي ولو قال تدين في تدين ونوى الضرب والحساب  
ففي تدين وتدين وتدين من تدين لان كونها كراها كراها لا يزيد للطلاق على  
الثلاث وعندنا الاختيار للمدكور الاول على ما بيناه ولو قال انت طالق برهاها  
الى النساء في واحدة مملكت الرجعة وقال زفرحي بانه لا يوصف الطلاق بالثلاث  
قلنا لا بل وصفه بالفصل لانه مني وقع وقوع في الاماكن كلها ولو قال انت طالق بمكة  
او في مكة في طالق في الحالة كل البلاد وكذا قوله انت طالق في الدار كان الطلاق  
لا يتخصص مكان دون مكان وان عني به اذ البتة بمكة يصدق بانه لا قضاء لانه  
نوى الإحصار وهو خلاف الظاهر وكذا اذا قال وانت مرضه ولو نوى ادا مرضت  
لم يدخل في القضاة ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم يطلق حتى يدخل مكة لانه علقه  
بالدخول ولو قال في دخولي الدار يتعلق بالفعل بقارئة من الشرط والطرف بل  
عندنا عند تعدد الظرف **فصل** في اضافة الطلاق الى الزمان  
ولو قال انت طالق عند وقوع عليها الطلاق بطول العدة لانه وصفها بالطلاق في جميع

أثبت

العد